



مساحة للوقت



تكريم الشهداء واجب وطني

لقد تحققت رؤية وطموح الفكرة الرائدة من إنشائه وتأسيس مكتب الشهيد الذي يدخل عامه الثلاثين اليوم بعد التحرير، حيث جاءت هذه المبادرة الوطنية لتعزيز رد الجميل وتكريم شهداء الكويت الذين ضحوا بالنفس والتفيس من أجل أرضهم وحرمتها واستقلالها!

قبل أيام أعلن مكتب الشهيد التنسيق مع هيئة الزراعة لإطلاق أسماء الشهداء على مجموعة من الحدائق العامة وأيضاً وضع جداريات الشهداء على مجموعة من الجسور والطرق الرئيسية، من خلال هذه الأخبار السارة نؤكد أن مثل هذه الرؤية الوطنية حققنا مطالب عادلة بحق كل من ضحى لهذه الأرض بروحه الطاهرة الزكية لتبقى الكويت وشعبها اليوم وطناً عزيزاً وشعباً كريماً.

من أجل تخليد بطولات وتضحيات الشهداء! نعم نحن نطمح أيضاً لإطلاق أسمائهم على الطرق الرئيسية بالضواحي والمدن وليس فقط على الحدائق والمتنزهات والجسور لأنهم يستحقون هذا التكريم اللائق بكل فخر واعتزاز، لتبقى نكراهم خالدة ومخلدة بذاكرة أجيال الحاضر وأجيالنا القادمة. ليفخر أبنائهم وأحفادهم بهم ويستشهدواهم وبطولاتهم الخالدة. نعم إن تكريمهم وتخليد بطولاتهم أكثر أهمية من أي موضوع آخر، بل أولوية وطنية تزكينا حكومتنا ويزكينا كل ضمير وإحساس وطني وشعبي ورسمي، لأنهم يستحقون هذه المنزلة في حياة أهاليهم وأجيالهم الحاضرة والقادمة!

نعم، تكريم الشهداء واجب وطني لا يقبل المساومة لأنه يحقق الهدف الأساسي من تأسيس وإنشاء مكتب الشهيد، والذي سعى القائمون عليه لأكثر من ثلاثين عاماً لتحقيق هذا المطلب والتكريم الوطني المستحق لشهدائنا الأبرار!

ونحن في ظل هذه المبادرة الوطنية الرائدة نسال الله تعالى أن نستدل على رفات بقية المفقودين من أسرانا بالعراق لنستكمل فرحة عودتهم حتى يحتضنهم تراب الوطن مع إخوانهم الشهداء.

ومن هنا نأمل تخليداً آخر لشهداء الوطن بإطلاق عملة تذكارية بمناسبة مرور 30 عاماً على التحرير لتحمل هذه العملة الرمزية صور شهدائنا الأبرار وبصمة الشهيد رمزاً لهذه الذكرى العبرية! ويبقى هذا القرار الوطني والإنساني بحق شهداء الوطن هو بحق الرأي الصواب الذي أصاب كبد الهدف الحقيقي في تخليد شهداء الكويت الأشراف، فتكريمهم لن يفقد عند هذا المستوى وستظل نكراهم العطرة حاضرة في أعماق القلوب ومنازة تضيء برايتها العالية معالم طريق العز والفخر والكرامة.

هلا وغلا



زهيرية: هالزمن لا تأمن أقداره

(١) من القهر والشقا انجر القلم جرّة القلب امرني وقال فزعه بعجل جرّه لو فاض حزني بثمتلي جرّة ورا جرّة اكتب وقول هالزمن لا تأمن أقداره يعطي يزيد الردي زايد عن أقداره وان جاه راغي الفضل بالهم ملا قداره ضاعت قواعده كسرّ فاعله بحرف جرّه

شخطة قلم



كثرة الاستجوابات وأولوية الإصلاحات!

في الآونة الأخيرة بات الوضع الراهن في الكويت ينقسم إلى فريقين، أحدهما مؤيد والآخر معارض، بين مؤمن بأن حل مشاكلنا يكون عن طريق الاستجوابات لرئيس الوزراء والوزراء لأنهم يملكون الأغلبية المعارضة بعدد ثمانية وعشرين صوتاً، وحكومة تملك 32 صوتاً لوقف أو تمرير تشريع قانون في ظل مجلس ارتفعت الحدة فيه بين الأعضاء، وتبادل الاتهامات بالتخوين والتخويف واتخاذ مسلك وسلط المتواصل الاجتماعي بكل أداة إعلامية والضغط عليهم من خلالها لإعلان المواقف وتصويت القوانين، منها المرئي والسوموع وقانون النشر والصحافة والقوانين الأخرى، ولا عزاء لقانون العفو الشامل وتأجيل التصويت عليه!

هنا نضع تساؤلات: هل المعارضة جادة في السعي لإقرار قانون العفو الشامل؟ هل المعارضة جادة في الإصلاح، أم أن تقديم الاستجوابات ما هو إلا لإبراء الذمة أمام الشعب الكويتي؟ هل فعلاً هناك معارضة حقيقية؟! اللهم الكوطني أولوية وهموم وقضايا المواطن البسيط معارضة مصالح ذاتية!

لاتزال مشكلة تأخر المكافآت في وزارة الإعلام قائمة حتى هذه اللحظة دون وجود حلول لها من قبل المسؤولين في وزارة الإعلام الذين عليهم التنبيه لهذه العضلة حتى لا تنسى صرف تلك المكافآت وتذهب أدراج الرياح، خصوصاً يوفرن للفرق العاملة بانتخابات مجلس الأمة والأعياد الوطنية كل ما يحتاجونه من نقل معدات وغيرها، لأن هؤلاء رواتبهم ضعيفة وهم في أمس الحاجة لأنهم «ناس بسطاء» وبحاجة لتلك المكافأة أكثر من غيرهم، خصوصاً في ظل الظروف التي نعيشها بسبب جائحة كورونا وقرب حلول شهر رمضان. ومنّا للمسؤولين في وزارة الإعلام: متى تصرف وزارة الإعلام مكافآت «الناس البسطاء» تلك كان عنوان الخبر الذي قام بنشره زميلي مفخر الشمري

محلك سر



Nermin\_alhoti@hotmail.com

مبارك عليك الشهر.. ياوزير الإعلام

بتاريخ 4 أبريل الجاري في جريدة «الأنباء».. وممن نهاية الخبر تبدأ سطور مقالتنا التي نوجه كلماتها مباشرة لوزير الإعلام والثقافة وخير ما نبدأ به رسالتنا لـ «بويوسف» بالتذكير بالحديث الشريف «أعط الأجير أجره

إطالة

جاهزية المساجد لرمضان



khaled\_news@hotmail.com

الحرارة للتأكد من سلامة المصلين، والتقيد بوضع علامات إرشادية خاصة بالتباعد والتأكد من وجودها في كل جولة تفتيشية، وكذلك توفير سجادات ورقية للصلاة من النوعية التي تستخدم مرة واحدة في كل مسجد، إضافة إلى توفير الكمادات، والمعقمات خدمة للمصلين من جانب، ومن جانب آخر الزام كل من يدخل للمسجد التقيد بها واستخدامها. بات من الضروري التشديد على الأئمة في المساجد لحث الناس على

التقيد بتطبيق الاشتراطات حتى تضمن بذلك التزام الجميع بتلك الاشتراطات التي نعاني من عدم تطبيقها في الوقت الحالي من قبل البعض. خلال الشهر المبارك، المساجد ستكتظ بالمصلين وأي إهمال أو خطأ في الأيام المقبلة سيحمله المسؤولون في الوزارة الذين أعلنوا عن تلك الجاهزية، لذلك يجب من الآن التأكد من الجاهزية التي بتوافر أركانها سنحافظ على سلامة المصلين، ونضمن استمرار الصلوات في المساجد وعدم إغلاقها في حال

«يا فرحة ما تمت» أتى لهم خير بأنه لا يوجد صرف! ماذا؟ ماكو فلوس! بويوسف تلك الفظة التي تشمل الكثير من الجهات والقطاعات في وزارتكم رواتبهم جدا بسيطة وما يقومون به من تكليف سعيًا لتعديل وضعهم والقدرة على المعيشة.. رفقًا بهم يا معالي الوزير وإحنا داشين على شهر كريم أكرمهم الله يكرمكم دنيا وآخرة.

**مسك الختام:** نرفع لكم القبعة على ما قمتم به من تحديث في قناة القرين وخاصة في شهر رمضان المبارك من خلال إعادة المسلسلات الكويتية القديمة بطريقة إعلانية وإعلامية مدروسة واستراتيجية تتنجح لمحبي الزمن الجميل بمشاهدة تلك المسلسلات القديمة خلال شهر رمضان.. الفال لقناة العربي.. مبارك عليكم الشهر.

التزام الجميع بتطبيق تلك الاشتراطات.. ومنا إلى المسؤولين راقبوا وتأكدوا من جاهزيتكم قبل فوات الأوان.

□ □ □ أخيراً، لفت انتباهي اقتراح قدمه مختار منطقة النعيم طلال القحص إلى وزارة الأوقاف في حال تطبيقه سيوفر على ميزانية الدولة ملايين الدنانير. الاقتراح يكمن في استفادة الدولة من تبرعات المواطنين التي مازالت تنتظر موافقة الوزارة لإقامتها من خلال توجيه تلك التبرعات أو تخصيص جزء كبير منها إلى المناطق السكنية الجديدة مثل منطقتة المطلاع التي تحتاج حالياً إلى العديد من المساجد إضافة إلى المناطق السكنية الأخرى. اقتراح المختار بالفعل سيوفر على الدولة الكثير والكثير، ونتمنى من المسؤولين في الوزارة دراسته وأخذه بعين الاعتبار لأن ذلك سيسهم في خدمة أهالي تلك المناطق مستقبلاً ويحقق كذلك للمتبرعين رغبتهم ويخفف كذلك على الدولة تحمّل مصاريف البناء.. ومنا إلى المسؤولين.



العمل بسبب سياسة الإحلال (التكوير) وتناقل الموجة العنصرية ضدهم بوسائل التواصل الاجتماعي قد تستدعي بعضهم مراجعة الطب النفسي للعلاج بدلا من ان تتفاقم حالاتهم وتنعكس سلبيا ولكن المقترح يعاقب المرضى النفسيين بطريقة فظة كأنهم خطر على المجتمع، بالإضافة إلى ذلك، كلفة العلاج النفسي تعتبر اقل بالمقارنة مع باقي التخصصات الطبية والتي تستدعي جراحة واستخدام أجهزة مكلفة.

دور النائب مهم في الرقابة والتشريع ويفترض أن يكون لديه فريق مختص يساعده في صياغة المقترحات، كمواطنين كيف لنا أن نثق بنائب يصعب مقترحا ضويقا يستطيع أي شخص غير متخصص أن يكشف عيوبه وهو الذي يشرع ويصوت على قوانين للدولة؟ وحتى بعض الأسئلة تتم صياغتها بشكل عام لا تكشف موطن الخلل وتأتي الإجابة عامة فلا تعكس الصورة الحقيقية، فمثلا عندما تسأل عن التكلفة العامة ولا تعرف من أين أتت التكلفة بشكل تفصيلي ستخدد بالأرقام وتستننت استنتاجا خاطئا.



@SaqrG

دعوة للتفكير

مقترحات نحتاج مزيداً من الدراسة

لكن يبحث بسيط لا يستغرق ثواني في الإنترنت أستطيع أن أتعرف على بعض الأمراض النفسية مثل الاكتئاب، الأرق، الوسواس القهري وغيرها من أمراض قد يصاب بها الإنسان، فالمرض النفسي ليس فقط جنونا أو فصاما بالشخصية بل أمراض تصيبنا جميعا ومعول به في المؤسسات المتقدمة. وهناك مقترح آخر حول التخلص من الوافدين الذين لديهم ملف بالطب النفسي وذلك لتحميل الدولة كلفة علاجهم وأيضا لخطورتهم على المجتمع. ورغم أنني لست بمختص في الأمراض النفسية،

واقبالا على المؤسسات الأكثر راحة، وبالتالي تظهر مشكلة أكبر. لذلك لتجاً بعض المؤسسات لوضع كوادر لتشجيع الموظفين على البقاء فيها. الحل الصحيح لتفاوت الرواتب يكون بتطبيق نظام تقييم الوظائف الذي يعطي لكل وظيفة قيمتها الفعلية ودرجتها الوظيفية وهو معمول به في المؤسسات المتقدمة. وهناك مقترح آخر حول التخلص من الوافدين الذين لديهم ملف بالطب النفسي وذلك لتحميل الدولة كلفة علاجهم وأيضا لخطورتهم على المجتمع. ورغم أنني لست بمختص في الأمراض النفسية،

إن الحديث عن التنمية ضمن إطار قانوني يعني بلا شك الانتقال من مرحلة الآمال والأحلام إلى مرحلة التعهد بالالتزام والاستعداد للحاسبة عن أي تقصير في صون وتعزيز الحق في التنمية التي يجب أن يحدد ثمارها الجميع بعد مشاركتهم في تحقيقها على اختلاف تخصصاتهم ومواقفهم ومواقعهم، ولا شك في أن الحق في المعرفة ينطلق بمدركا لهذا الحق وأفضل السبل لممارسته لتحقيق التنمية فلا معنى لقوانين أو خطط أو برامج تنمية إن لم تنشر بشفافية كاملة. ولا معنى لقوانين للتنمية توضع في أدراج أو مكاتب كبار المسؤولين ولا يتم نشرها وتداولها وللحاسبة عن تنفيذها بموضوعية وتجرد دون مزايدات قد تعرقل مسيرة التنمية دون مبرر، وفي التاريخ العديد من الدروس والعبر التي لا يجب الإغفال عنها. إن تحقيق التنمية يجب أن يتم ضمن السياق الذي يصون ويعزز حقوق الإنسان فلا معنى لأي تنمية لا تراعي حقوق الإنسان.



د.هند الشوهر

في إطار قانوني فهذا يعني وجود التزامات على جميع الأطراف ذات الصلة ووجود آلية للحاسبة عن أي تقصير بالإضافة إلى مراجعات مستمرة لدى تنفيذ الالتزامات.

الم وامل

التنمية بالقانون

صراحة



Adel.almezal@gmail.com

وزارة الصحة

الرعاية الصحية التي توفرها الحكومات لشعبها هي المقياس الحقيقي للمتمدن والرفاهية والتقدم، وقد أشاد وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح بالجسم الطبي منوها بتضحيات أفرادها وإنجازاتهم، وقال في تصريح بمناسبة اليوم العالمي للطبيب «همما قدمت سن كلمات شكر وعرفان لا أستطيع أن أوفيكم حقكم.. لكل الأطباء والصيادلة والمرضى.. لكل العاملين في المهنة الطبية المعاونة لكل الإداريين، أنتم رفقاء درب شركاء الإجاز والنجاح، أنتم بعد الله الحامي في هذه الأزمة، حفظكم الله ورعاكم». هذا هو الكلام الجميل الذي توجه به وزير الصحة إلى جميع العاملين في «الصحة» ولكن أود أن أشير إلى عدد من النقاط التي يعاني منها بعض الأطباء الوافدين، وهو قرار مجلس الوزراء بإغلاق المنافذ البرية والبحرية الجوية وعدم السماح لدخول غير الكويتيين إلى البلاد حتى إشعار آخر، هذا القرار له تأثير سلبي ونفسي على الأطباء بعدم تمكن عائلاتهم من الدخول إلى الكويت مما يؤثر تأثيرا سلبيا على نفسياتهم وعلى أعمالهم، بلم شمل العائلة بالكويت.

وأود أن أوضح لوزير الصحة نقاطا تتعلق بالكادر الطبي للوافدين وهي رواتبهم الأقل بالنسبة لدول الخليج وعلى عدم زيادة الأطباء أو ترقيتهم ويتم هذا بطرق عدة وهي عدم الاعتراف بالشهادات التي يحصل عليها الطبيب أثناء عمله بالوزارة، وعدم وجود أي نوع من الزيادة السنوية للطبيب الوافد حتى إذا تعاقدت الوزارة مع طبيب له نفس الوضع ونفس سنة التخرج مع طبيب حالي بالوزارة سيكون الراتب أفضل للمتقاعد حديثا بسبب حساب سنوات خبرته خارج الكويت.

وهناك مشكلة عدم السماح بترحيل رصيد الإجازات أو تبديله نقدا بحيث لو مر هذا العام بدون السماح بالإجازة سيكون الطبيب عمل ثلاثة أشهر بدون مقابل! لا بد من وزارة الصحة أن تستقطب الأطباء الوافدين من ذوي الخبرة والعلم، وممن لهم بفاع وإنجازات طبية وشهرة عالمية تتهاقت عليها مستشفيات العالم بأسره، فلا أقل من أن نصلح البنية التحتية لجميع مستشفياتنا وأن نوفر لها الأطباء والأجهزة، فإذا كانت الصحة نعمة كبرى من الله عز وجل لا يراها إلا المرضى فلنعمل على رقي الخدمات الصحية في بلدنا الكويت.

وهنا ناشد وزير الصحة: نعلم أنك ورثت تركة مثقلة بالمتاعب والمشاكل وخاصة مشكلة «كورونا» ولكن بالإصرار والتحدي والشفافية تستطيع أن تبني وتطهر وزارتك من كل سائبة، وما دمت عرفت الداء فلا بد من دواء، فتوكل يا وزير الصحة على الله وانفض عن وزارتك غبار السنين وإهمال عدد من المسؤولين، ولا تأخذك الرافة بأي متعاس.

ونشكر جميع الأطباء الكويتيين والوافدين وكل من تعب في هذه الأزمة والتي نسال الله أن تنتهي بخير قال تعالى (وقل اعلموا فسبيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون). أسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ الله الكويت وأميرها وشعبها والمخلصين عليها من كل مكروه، وأن يجعل الله بانتقاص هذه النعمة عن جمع دول العالم، اللهم آمين.